

الدرس السابع عشر

هل يجوز التقليد لمن حصل على ملكة الاجتهاد ولم يجتهد بالفعل؟

وهذه المسألة مهمة جداً وكثيرة الابتلاء أيضاً.

الجواب: يمكننا توضيح تفاصيل الموضوع بذكر أربع صور للمسألة:

الصورة الأولى: أن يكون المكلف شخصاً عامياً لا قدرة له على الاستنباط.

الصورة الثانية: أن تكون له القدرة على تحصيل العلم والتفقه ويمكنه تحصيل ملكة الاستنباط.

الصورة الثالثة: أن يشتغل بطلب العلم فيحصل على ملكة الاستنباط والاجتهاد.

الصورة الرابعة: أن تكون لديه ملكة الاستنباط والاجتهاد وكذلك يجتهد بالفعل.

القدر المتيقن من الأدلة في الصورة الأولى هو جواز التقليد لمثل هذا الشخص، وكذلك القدر المتيقن في الصورة الرابعة هو عدم جواز التقليد، والصورة الثالثة محل الخلاف، أما الصورة الثانية فالمنتفق عليه هو جواز التقليد، المهم هو الصورة الثالثة، ومن هنا قسم الفقهاء الاجتهاد إلى قسمين: اجتهاد بالقوة، واجتهاد بالفعل، والقسم الأول هو محل البحث، فالاجتهاد بالقوة هو الصورة الثالثة،

صفحه 55

والاجتهاد بالفعل هو الصورة الرابعة.

الأحكام المترتبة على الاجتهاد:

ذكر العلماء أنّ أحكام المجتهد عبارة عن:

1 - لا يجوز له الرجوع إلى الغير في التقليد.

2 - يجوز للغير الرجوع إليه في التقليد.

3 - تكون تصرفاته وقضاؤه في أموال الناس نافذة.

والسؤال هو: أنَّ هذه الأحكام الثلاثة ثابتة لمن كان مجتهداً بالفعل، أو تشمل المجتهد بالقوة أيضاً؟

الجواب: لا بدَّ من البحث في كل واحد من الأحكام الثلاثة للمجتهد لمعرفة ما إذا كان المجتهد بالقوة حاوياً لها أم لا.

أما الحكم الأول: فهل يجوز لمن حصل على ملكرة الاجتهاد أن يقلد؟ هنا ثلاثة أقوال:

القول الأول: ما ذكره صاحب كتاب المناهل (للسيد الطباطبائي وقد ورد ذكره كثيراً في المكاسب) من القول بجواز رجوعه إلى الغير في التقليد (ص 699).

الدليل: لأنَّ مثل هذا الشخص لا يصدق عليه أنه عالم عرفاً بالأحكام، وحينئذ تشمله أدلة التقليد لتتوفر ملاك رجوع الجاهل إلى العالم فيه، ويؤيده أنَّ كثرة المسائل الشرعية مورد الابتلاء وتنوعها تتطلب وقتاً كثيراً لاستنباطها من أدلالها الشرعية، ولعله لا يمتلك مثل هذا الوقت لذلك، ولذا لا مانع من رجوعه إلى الغير في الأحكام.

القول الثاني: للشيخ الانصاري (قدس سره) في رسالة الاجتهاد والتقليد، وهو عدم الجوان، واستدل لذلك بدليلين:

الأول: الإجماع على أنَّ من حصل على ملكرة الاجتهاد ولم يجتهد بالفعل فلا

صفحة 56

يحق له تقليد الغير.

الثاني: إنَّ أدلة جواز التقليد منصرفه عن مثل هذا الشخص.

المناقشة:

أما إدعاء الإجماع فيرد عليه:

1 - إنَّه ليس من الإجماع المحصل حيث خالف في ذلك بعض العلماء مثل صاحب المناهل.

2 - إنَّ هذه المسألة لم تبحث لدى القدماء، فلو كان هناك إجماع فهو إجماع المؤخرين، ولا اعتبار له.

أما الدليل الثاني للشيخ (قدس سره) فلابدَّ أن نتساءل عن منشأ الانصراف، فإنَّ كان الملاك في جواز التقليد هو رجوع الجاهل إلى العالم، وكان يصدق على هذا الشخص أنه جاهل، فلا وجه للانصراف، أي أنَّ أدلة التقليد لا تشمل العالم فقط، بل تقول: لا يجوز رجوع العالم إلى الغير، فإذا خرج عن كونه عالماً فسوف تشمله تلك الأدلة، هذا أولًا:

وثانياً: ينبغي على أساس هذا الكلام أن تكون الأدلة منصرفه أيضاً عن الصورة الثانية من الصورة الاربع، فلا يوجد فرق بينهما.

نظر السيد الخوئي، والإمام الراحل (قدس سرهما):

وقد وافق هذان العالمان الشيخ الطوسي (قدس سره) على قوله، فقد كتب الإمام الراحل (قدس سره) هذا المعنى في كتابه «رسالة في الاجتهاد والتقليد» وأنَّ من حصل على ملكرة الاجتهاد فلا يجوز له التقليد (ص 6 - 7 - 8)، واستدل لذلك ببناء العقلاء في رجوع الجاهل إلى العالم، وهؤلاء العقلاء لا يرون مثل هذا الشخص جاهلاً، لأنَّ الجاهل عندهم هو من لا يقدر على تحصيل العلم اصلاً، نعم يمكن أن يقال إنه بين

العقلاء قد يحدث أن يرجع خبير إلى خبير آخر في مسألة معينة، ولا إشكال في ذلك.

وقال أخيراً: لكنه محل إشكال، وخاصة مع كثرة الاختلاف بين الفقهاء ولذلك بالإمكان أن يكون المبني هو سيرة المتشرعة، فأنهم في التقليد لا يرون صحة تقليد من كان قادرًا على الاجتهاد.

المناقشة:

في بيان الإمام هذا هناك عدة أمور قابلة للمناقشة:

- 1 - إن الإمام نفسه يقول: «نعم يمكن أن يقال» حيث قوى إمكانية رجوع خبير إلى خبير آخر أحياناً وأن ذلك من سيرة العقلاء أيضاً.
- 2 - أما بالنسبة إلى رجوع الجاهل إلى العالم وحصر الجاهل بما لم تكن لديه ملكرة، فما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن بناء العقلاء هو جواز رجوع العالم إلى من يعلم بالفعل ولديه تخصص وملكرة، مما يقوله الإمام الراحل (قدس سره) من أن الجاهل هو ما لم تكن لديه ملكرة، بعيد عن الصواب، وخاصة بعد النقض الذي أورده الشيخ على الشیخ من عدم الفرق بين الصورة الثانية والثالثة.